

حركة النهضة تصعد حملتها لمحاصرة عبير موسي وحزبها

الغنوشي يستدعي القوة العامة لفض اعتصام الدستوري الحر بالبرلمان



تتبعكس مطالبة رئيس البرلمان التونسي الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية بتدخل القوة العامة لفض اعتصام لكتلة الحزب الدستوري الحر بقيادة عبير موسي تصعيد النهضة لحملتها بهدف محاصرة موسي وحزبها من أجل وقف تمددهما شعبيا.

تونس - أوحث التطورات السياسية المتسارعة التي تعرفها تونس بأن حركة النهضة الإسلامية بصد تصعيد حملتها ضد رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض عبير موسي والتي تخوض تحركات ضد الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد.

ولم تمض سوى ساعات على اعتدائين متتاليين تعرضت لهما موسي تحت قبة البرلمان حتى طالب رئيسه وهو زعيم حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي بتدخل القوة العامة لفض اعتصام لكتلة الحزب الدستوري الحر داخل البرلمان (16 نائبا من أصل 217).

وكشف نائب وكيل الجمهورية والمحكمة الابتدائية بتونس ورئيس وحدة الاتصال والإعلام بها محسن الدالي في تصريح لإذاعة "موزاييك" المحلية الجمعة أنّ رئيس مجلس نواب الشعب تقدّم بشكاية لدى وكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد أعضاء من كتلة الحزب الدستوري الحر، وذلك من أجل تعطيلهم عمل المجلس.



وأضاف الدالي أنّ الغنوشي طالب بالقوة العامة لاعتصام كتلة الدستوري الحر وأعماله.

جاء ذلك في وقت ندد فيه الرئيس التونسي قيس سعيد بالإعتداءات التي تعرضت لها موسي، قائلا خلال إشرافه على تدشين جناح جديد لقسم الإنعاش بالمستشفى العسكري بالعاصمة

إيقاف معارض جزائري بتهمة «تهديد الوحدة الوطنية»

عليها رئيس وزراء خبير في قطاع المالية، مخاوف أحزاب سياسية نصر على ضرورة الذهاب إلى بلورة حل سياسي للآزمة قبل وضع استراتيجيات أخرى لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وذكر بيان جبهة القوى الاشتراكية في هذا الشأن، بأن "الإسكار الغريب للطابع السياسي للآزمة، يعد إصرارا على تكرار سيناريوهات الماضي التي فوتت على البلد أكثر من فرصة للتغيير"، في إشارة إلى مسار السلطة الذي تجاهل مطالب التغيير المرفوعة في الشارع الجزائري منذ العام 2019.

وجددت بالمناسبة دعوتها لفتح حوار شامل بين كل القوى الحية للمجتمع، في كنف الهدوء والتوافق وتحلي كافة الأطراف بروح المسؤولية، انطلاقا من الواقع الوطني والمعطيات السياسية الراهنة داخليا وخارجيا، وهو التوجه الذي تبنته حركة حماس الإخوانية، المشاركة في الانتخابات الأخيرة، وحلولها كخالت قوة سياسية في البلاد بمجموع 65 نائبا.

محكمة باب الوادي قررت إحالة فتحي غراس على السجن بعدما وجهت له تهمة تتعلق بالإساءة لرئيس الجمهورية وغيرها

وجاءت بيانات المجلس الدستوري حول عدد الأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب الفائزة في الانتخابات المذكورة، لتكرس أزمة شرعية شعبية حقيقية، على اعتبار أنّ عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الاستحقاق لا تتعدى سقفا المليون صوت من مجموع أكثر من 24 مليون مسجل على اللوائح الانتخابية.

وسجلت الأرقام صدمة قوية لدى المتابعين، كون البيانات المذكورة تعبر عن أقلية أفرزت البرلمان الجديد، بينما تبقى غالبية الجزائريين خاصة في منطقة القبائل تعبر عن رفضها لمسار السلطة السياسي، ولو أنّ ما يعرف بـ"الأغلبية الصامتة"، لا يمكن إدراجها في خانة المقاطعين، لكنها ليست من الداعمين للمسار المذكور بكل تأكيد.

وحسب بيانات المجلس الدستوري، فإن صاحب الأغلبية البسيطة حزب جبهة التحرير الوطني، لم يحصل إلا على نحو على 278 ألف صوت حاز بها على 98 مقعدا، أما حركة مجتمع السلم فقد حصلت على حوالي 208 آلاف صوت، مكنتها من 65 مقعدا، بينما حصل التجمع الوطني الديمقراطي على أقل من 200 ألف صوت حاز بها على 58 مقعدا، وتليه جبهة المستقبل بحوالي 154 صوتا مكنتها من الحصول على 48 مقعدا، وأخيرا حركة البناء الوطني التي حصلت على نحو 106 آلاف صوت أهلها للحصول على 39 مقعدا.

صابر بليدي

الجزائر - أثار قرار إحالة المنسق الوطني للحركة الديمقراطية الاجتماعية فتحي غراس، على السجن المؤقت، في انتظار محاكمته بعدة تهم وصفها المحامي والناشط الحقوقي طارق مراح بـ"الجنحية"، مخاوف لدى الطبقة السياسية من تهديد مستمر للحريات السياسية في البلاد.

وكانت محكمة باب الوادي بالعاصمة، قد قررت إحالة فتحي غراس، على السجن المؤقت، بعدما وجهت له عدة تهم تتعلق بالإساءة لرئيس الجمهورية والمنشورات المهددة للسلامة والوحدة الوطنية، وذلك بعدما تم توقيفه وتفتيش بيته من طرف عناصر أمنية.

ويعتبر غراس، منسق الحزب المنتمي للتيار اليساري، واحدا من ناشطي المعارضة، ووجهها من وجوه الحراك الشعبي المناهض للسلطة، الذي يحمل أفكارا راديكالية تقطع كل الصلات مع السلطة، ويرفض أي حل وسط للآزمة معها.

وأدانته جبهة القوى الاشتراكية المعارضة، سجن الناشط المذكور، ووصفت ذلك في بيان لها بـ"الممارسات التي من شأنها أن تسلب الحريات وتهضم الحقوق المدنية والسياسية للجزائريين".

كما فاجأ رئيس حركة مجتمع السلم الإخوانية (حمس) عبدالرزاق مقري، المتابعين بتغريدة على حسابه الخاص في تويتر، نكر فيها بأن "الحريات لا تتجزأ والخلاف الأيديولوجي أو السياسي لا يمكن أن يكون عاملا لكيل بمكباين، ولذلك فإن حمس تندد بسجن فتحي غراس وتدعو لإطلاق سراحه".

وجاء موقف حمس، في أعقاب تطورات مفاجئة في توجهاتها السياسية الأخيرة، بعدما قررت عدم المشاركة في الحكومة الجديدة المنتظر الإعلان عنها خلال الأيام القليلة القادمة، وتوجهها للتخندق في صفوف المعارضة، بعد تاركها من أن السلطة لا تريد لها أن تكون شريكا في الحكم بل في الحكومة فقط.

واعتبر بيان جبهة القوى الاشتراكية، التي قاطعت الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو الماضي بأن "إيداع فتحي غراس الأمين العام للحركة الديمقراطية والاجتماعية الحسب المؤقت، هو إصرار على تجريم العمل السياسي، ومن شأنه أن يعيدنا إلى عهد الأحادية السياسية".

وطالب الحزب بإطلاق سراح معتقلي الرأي، كما أدان ما أسماه بـ"الخطابات التي تغذي الكراهية في المجتمع وتمس بالوحدة الوطنية"، في إشارة إلى النزعة العرقية التي تبث بين إثنيات المجتمع، من قبل أطراف حولت شبكات التواصل الاجتماعي، إلى فضاء لنشر الأحقاد والكراهية.

وأعاد تجاهل السلطة للآزمة السياسية التي تتخطى فيها البلاد منذ أكثر من عامين، بعد بروز توجهاتها لتشكيل حكومة تكنوقراطية يشرف

استهداف مفتوح

وأضاف العمري في تصريح لـ"العرب" أنه "في الوقت الذي انتظرنا فيه أن يقدم رئيس البرلمان قضية في حق النائب الذي اعتدى على زميلته رئيسة الحزب الدستوري نجد الغنوشي يوظف مرة أخرى كل الإمكانيات المتاحة ليؤكد أنه حول مجلس نواب الشعب إلى مكتب حركة النهضة".

وأوضح أنه "على النواب الوطنيين الكفر على الاختلافات مع الدستوري الحر والوقوف جبهة واحدة لوقف محاولات استغلال أجهزة البرلمان لتصفية الخصوم السياسيين وهي لحظة فارقة في تاريخ تونس، النهضة بصد لعب أضر أوراقها مع عدوها اللدود الدستوري الحر المدافع عن الأجندة الوطنية، هي تستعمل في ذلك كل السبل على غرار العنف وقد تذهب مستقبلا إلى ما هو أخطر من العنف".

وتأتى هذه التطورات في وقت يواصل فيه الحزب الدستوري الحر التحليل في الصدارة في استطلاعات الرأي للانتخابات البرلمانية ليعمق الفارق مع حركة النهضة الفائزة في انتخابات 2019 وهو ما يثير توجس الحركة.

ودفع ذلك التقدم الذي أحرزه الحزب الدستوري الحر شعبيا حركة النهضة إلى محاولة تكريس ضغوط لإضعافه بشتى الطرق، وفقا لما يقوله مراقبون.

لاقت تنديدا واسعا من أحزاب ومنظمات تونسية. ورأت أوساط سياسية تونسية أن هذه الحادثة لا يمكن أن تكون بمعزل عن التطورات الحاصلة سواء في قضية الشهيدين اليساريين بلعيد والبراهمي اللذين اغتيلوا سنة 2013 أو عملية تمرير مشروع اتفاقية لفتح مكتب لصندوق قطر للتنمية في تونس وهو مشروع واجه معارضة شرسة قبل أن تتم المصادقة عليه ليل الأربعاء.

لكن تلك الأوساط أيضا ان النهضة تسعى إلى تكريس المزيد من الضغوط على موسي في سياق حملتها ضدها من أجل إزالتها وحزبها، والبحث برسائل مفادها أن الحركة لها أكثر من خيار في مواجهة الدستوري الحر من بينها الحلول الأمنية والقضائية لوقف تمدد الحزب.

واعتبر المحلل السياسي لطفي العمري أن "النهضة استنفدت كل محاولاتها لإختراق الحزب الدستوري الحر وتدميره من الداخل أو تحويله إلى حزب تابع لها تماما كما نجحت مع نداء تونس، انقلت إلى مرحلة أخطر في التعاطي مع هذا الحزب من خلال توظيف أجهزة الدولة وفي مقدمتها الجهاز القضائي لتصفية خصمها السياسي".

تونس مساء الخميس "يجب محاسبة أي شخص يلجأ للعنف خاصة في مؤسسات الدولة". وتابع سعيد "أندد بالعنف الذي حصل حتى وإن كنا نختلف مع الأشخاص الذين يتعرضون له، ولكن أعلم جيدا أنه تم الترتيب لهذه العملية (الاعتداء) منذ 3 أيام".

وفتح كلمات سعيد، خاصة تلك المتعلقة بالترتيب للاعتداء على موسي، الباب واسعا أمام مختلف التناويات، خاصة أن هناك من الأوساط السياسية والمراقبين الذين يقولون إن النهضة قد حركت حلفاءها داخل البرلمان لاستهداف رئيسة الحزب الدستوري الحر من أجل تحقيق العديد من الأهداف.

فالحركة تسعى وفقا لهؤلاء إلى إرباك موسي وحزبها لوقف تمددهما شعبيا، كما تسعى لصرف الأنظار عن مشروع الاتفاقية مع قطر الذي أشعل جدلا واسعا وتمت المصادقة عليه في نفس يوم الاعتداء، علاوة على محاولتها إنهاء الجدل حول معطيات كشفها هيئة الدفاع عن الشهيدين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي. وفي وقت سابق تعرضت موسي لصفعة من النائب المستقل الذي اتهم سابقا لكتلة ائتلاف الكرامة المنيرة للجدل الصحفي صمارة، في خطوة

لانية لدى واشنطن للتراجع عن الاعتراف بمغربية الصحراء

غوتيريش يستعد لتعيين مبعوث جديد للصحراء المغربية

على الشراكة الاستراتيجية الثنائية وسبل تعزيزها، وذلك في إطار رؤية العاهل المغربي الملك محمد السادس للعلاقات بينهما.

وتأتي هذه التطورات في وقت يستعد فيه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لتعيين مبعوث جديد له إلى الصحراء المغربية هو الرابع عشر حيث تم رفض ثلاثة عشر مرشحا قبله.

وحض غوتيريش الجمعة المغرب والبوليساريو على قبول المرشح الجديد الذي سيقتصر عليهما المنصب المبعوث الأممي الخاص إلى الصحراء بعد أن رفض مرشحوه ثلاث عشرة مرة. وقال غوتيريش في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانتشيز بمناسبة زيارته مدريد إنه "من الضروري للغاية أن يكون هناك مبعوث خاص لاستئناف الحوار السياسي حول الصحراء".

ولم يحدد غوتيريش التجمع من هو المرشح الثالث عشر الذي تم رفضه، لكن الاسم هو ستيفان دي ميستورا بحسب مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة.

السابقة، دعمها للمقترح المغربي للحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول الصحراء".

نوفل بوعمري
التصريحات الأميركية بشأن الصحراء تعد رسالة لخصوم المغرب

وأكد الرئيس الأميركي السابق أن بلاده تعتقد أن "قيام دولة صحراوية مستقلة ليس خيارا واقعا لحل النزاع، وأن حكما ذاتيا حقيقيا تحت السيادة المغربية هو الحل الوحيد الممكن".

وكان ملف الصحراء المغربية حاضرا في أول لقاء مباشر بين وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة والأميركي أنتوني بلينكن الاثنان في روما، حيث تطرقا إلى دور المغرب المحوري في المنطقة والعلاقات المتينة بين البلدين.

كما أكد الجانبان في محادثات ثنائية على هامش الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لهزيمة الدولة الإسلامية (داعش)

الجنوبية ووطنها الأم المغرب، كما أنه رسالة للمغرب تؤكد أن الولايات المتحدة خارج أية حسابات تريد التشويش على الوحدة الترابية للمغرب وموقفها هو التزام أخلاقي وسياسي تجاه المغرب".

وأوضح أن "الأمر يتعلق بموقف محسوم ولا مجال لإعادة مناقشته داخل الإدارة الأميركية على اعتبار أن القرار الذي اعترفت واشنطن بموجبه بمغربية الصحراء من القرارات السيادية داخل الإدارة الأميركية وغير مرتبط بهذا التوجه السياسي أو ذلك".

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت اعترافها بسيادة المغرب الكاملة والتامة على الصحراء من خلال إعلان رئاسي وقعه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في العاشر من ديسمبر الماضي.

وأكدت الإدارة الأميركية أن ذلك في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة أن المقترح المغربي للحكم الذاتي هو "الأساس الوحيد لحل عادل ودائم" للنزاع حول الصحراء. وأضافت في تلك الرسالة أن "الولايات المتحدة تؤكد، كما أعلنت ذلك الإدارات

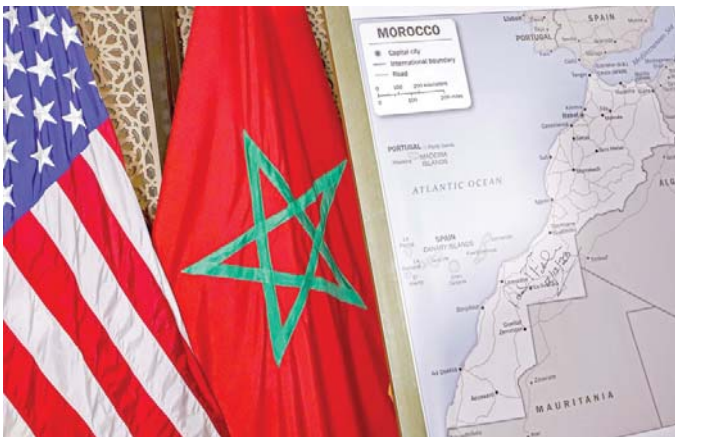
وأوضح في إجابة على صحفيين أن "هذا (اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه) سيظل موقف إدارة الرئيس جو بايدن". ويرى مراقبون أن تجديد واشنطن التأكيد على موقفها بشأن قضية الصحراء يمثل رسالة إلى الأطراف التي راهنت على تغير الموقف الأميركي بعد الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة في نوفمبر الماضي.

وقال نوفل بوعمري المحلل السياسي والخبير في ملف قضية الصحراء إن "تجديد الولايات المتحدة لموقفها بعد رسالة لخصوم المغرب ولكل الدول التي دخلت في محاولة ابتزاز المغرب أو الضغط عليه باستعمال ملف الصحراء مفادها أن هذا الملف بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو موقف بعيد عن أية مزايده دبلوماسية".

وأضاف بوعمري في تصريح لـ"العرب"، أن "موقف واشنطن مبني على تقدير المغرب كشريك استراتيجي واعتراف بوضع قائم أي وضع الارتباط التاريخي بين الأقاليم الصحراوية

الانفصالية والداعمين لها والذين كانوا يراهنون على تغير في الموقف الأميركي من الملف.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس خلال مؤتمر صحفي إنه "ليس هناك أي تغيير في موقف الولايات المتحدة من هذه القضية".



موقف أميركي لاربعة فيه